

الحجاج الشعري

من خلال شوارد أبي الطيب المتنبي

السعيد أهرو

أستاذ باحث من المغرب

إن من أغلظ ما يُساء من الظن بالشعر: أنه بمعزل عن الحجاج! يأباه ويتحاماه ولا يكاد يسيغه، كأن الذي يطلبه عنده، يتطلّب جدوة في ماء، أو ظلامه في سراج؛ وهذه المساءة من الظن تحجّر من الشعر واسعا، فلو أنك شققتَ عن التشبيه الذي هو دم وتينه، وعن الاستعارة والكناية، وهما منه بالمكان المعلوم المعتبر، لوجدتَ منشطا حجاجيا، لا يغمه عن صريح الصورة الاستدلالية سوى إضمار بعض قرائنه، واستتار بعض وجوهه؛ فإذا قلت مثلا: زيد أسد، وهذا ضرب من القول هو مرعى للشعراء، لكنت صاحب قياس، أنت ذاكر منه أقله، وكاتم أكثره، ثقةً بالسامع أنه يعرفه، إذ يلزم عن أسدية زيد شجاعته، استنادا إلى ما هو مشهور عن شجاعة الأسد. ولو قلت على سبيل الكناية: زيد يستكتب ألف محبرة، للزم عن قولك أن له مجلس علم يغشاه ألف طالب، ثم للزم عن ذلك أنه عالم مأتي.

إن التشبيه والاستعارة والكناية، كل أولئك نتاج اللزوم؛ والحجاج هو اللزوم، ومن فقه اللزوم فقه المنطق!⁽¹⁾ وقد أدرك يعسوب⁽²⁾ البلاغة العربية أبو يعقوب السكاكي قصب السبق إلى معنى: لزومية البيان، حيث قضى بكون علمي الحد والاستدلال حلقتي تمام فني المعاني والبيان، ولذلك لم يستنكف أن يختم في كتابه: مفتاح العلوم على هذين الفنين بخاتم ذينك العلمين؛ وقد قال: «إن من أتقن أصلا واحدا من علم البيان، كأصل التشبيه أو الاستعارة أو الكناية، ووقف على مساقه لتحصيل المطلوب به، أطلعه ذلك على كيفية نظم الدليل. وكأني بكلامي هذا، إن أنت تحقّقه، أعالج من تصديقك به، ويقىنك لديه، بابا مقفلا لا يهجس في ضميرك سوى هاجس ديبه»⁽³⁾؛ وقال أيضا: «لا ترى علما (يقصد علم المعاني والبيان) لقي من الضيم ما لقي، ولا مني من سوم الخسف ما مني، أين الذي مهد له قواعد، ورتب له شواهد، وبين له حدودا يرجع إليها، وعين له رسوما يعرج عليها،

المجاج الشعري من خلال هوارد أبي الطيب المتنبي

ووضع له أصولا وقوانين، وجمع له حججا وبراهين، وشمر لضبط متفرقاته ذيله، واستنهض في استخلاصها من الأيدي خيله ورجله، علم تراه أيادي سبأ: فجزء حوته الدبور، وجزء حوته الصبا، انظر باب التحديد، فإنه جزء منه، في أيد من هو؟ وانظر باب الاستدلال، فإنه جزء منه، في أيدي من هو؟⁽⁴⁾.

إن الشعر، وعلى غير ما يؤمله القائلون بخاصيته الذوقية الفائقة، نعمًا ما يخفض للحجاج من جناح؛ وليس ذلك لأن أساليبه الأساسية تؤخذ بالاستدلال وحسب، بل لأنه يخرج أحيانا عن واديه العرم السيل من التوهم والبهت والغواية، إلى سهل الصدق والحق، ولا غبطة ثمة إلا بدلالة يميزها حاكم العقل؛ وهبك منعت أن تكون تلك الدلالة من حر الشعر وعيونه، من حيث قلت مع القائل إن الصدق يسمُج على لسان الشاعر والساعي، ومن حيث قلت إن الحق يجهد الشعر حتى يوغر ماءه، أتراك تمنع أن يسعى شاعر مقدّم إلى طلب التصديق، مصطنعا له سلم الحجاج، أم تراك تصادر عليه أن يستوثق لمطلوب أنس من مقتضى الحال أنه يعضل على الرأي! إن تفعل، تتشّه وتتحكم! فإنه لا بد للشاعر من التفاوت ومن الانفصام: يسدر في الشر⁽⁵⁾، ويهيم على وجهه في متوهم المعاني، ويوغل في المكذوبات؛ ثم تكون له حال من الاعتدال، فيصدق الحديث، ويأتي بالحكمة، وينبه على الغوائل؛ فهذا أبو تمام مثلا، وهو من عقبان الشعر الذين يخلقون على المعاني أبعد التحليق، ينظم الدليل في كلام يرجو به مطابقة مفصل الحق، حيث يقول مستدركا على إثر مدح أحمد بن المعتصم العباسي، وقد قرنه في الإقدام بعمرو بن معدى يكر، وفي الساحة بحاتم الطائي، وفي الحلم بالأحنف بن قيس، وفي الذكاء بإياس بن معاوية⁽⁶⁾:

لا تنكروا ضربي له من دونه مثلا شرودا في الندى والباس

فأله قد ضرب الأقل مثلا لنوره مثلا من المشكاة والنبراس

فلقد علل مذهبه في ضرب المثل للشيء بما هو دونه تعليلا حجاجيا مسكنا، وذلك من خلال الاستدلال بمعنى الآية الكريمة: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور/ 35]؛ ومن ينظر موضع هذين البيتين في القصيدة ير أن الشاعر يلتفت بهما من مقام الدلالة إلى مقام الاستدلال التفاتا بليغا⁽⁷⁾، من غير أن يضيم النظم أو يتكلف فيه ما لا يطيقه، بل لعله إذ يلزهما في قرنه يلز واسطة

السعيد أمرو

العقد في سلكها! ومثل هذه الحال مطرد في قصائد الشعراء، حيث لا يشرّد من أبياتها في الغالب إلا ما كان مقتدحاً بزناد الفطنة، ولا يسير منها مسير الأمثال إلا المصنوع على عين المستدل المحاجج؛ وفي شوارد أبي الطيب، كما سنتبين بحول الله، بصائر مُسعدة. ولكني لا أهمُّ بها من غير أن أسوق شاهداً آخر جارياً على هذه الجديلة، وهو لأبي تمام نفسه، وقد اخترته لقرب المحل، وإلا فالشعراء ممن ساموا الشعر بالحجاج أحياناً خلق كثير. قال أبو تمام في الرد على امرأة تلومه⁽⁸⁾:

لا تنكري عطل الكريم من الغنى فالسيل حرب للمكان العالي

وهذا البيت الطائر الصيت مثل سابقه في انعقاد مقدّمه على السلب المعبر عنه بالنهي، وفي انعقاد تاليه على حجة التعليل؛ حيث يتبرم الشاعر بلائمه التي جهلت عادة الكريم في إتلاف المال، إذ تستنكر افتقاره، ولما كان مجرد التبرم لا يجدي نفعاً، فقد عاجلها بحجة ضرورية أخذها من مجال المشاهدة، ومدارها على قياس حال الكريم في الخلو من المال بحال الجبل في عجزه عن استبقاء الماء، فهذا عجز لعلوه، ولو كان حفرة لاستجمع وأوعب، وذلك خلت يده لأنها مبسوطة ساحة، ولو كانت مغلوطة إلى عنقه، لكنز مالا ليدا!

وهذا البيت مثل سابقه مرة أخرى في الحلول من قصيدته محل الأمير من البطانة، فإن القصيدة مجهولة إلا عند متخصص، وهو مسموع مبذول في الأوساط؛ فلو كان الحجاج الذي وقر فيه وبالا عليه، هل تطيب له مثل هذه السيرة في الناس؟ ولو أذل الاستدلال عنق الشعر فيه، هل ينتخبه الذوق من بين إخوته، ثم تكون الذاكرة له مغنى⁽⁹⁾؟ محال أن يكون ذلك، بل الحجاج جُنّة على الشعر، وهو كجنة الملك في حربه: فخمة تسر العين، وحصينة ترد البأس! ولئن ساءت في القصيدة مسالك الحجاج، فلا تسوء من تلقاء نفسها، لأنها مادة كماءة التخيل ومادة البديع، وغير ذلك من مواد الشعر، وإنما تسوء من جهة أخذ الشاعر إياها، إذا لم يكن ماهراً بها.

ولقد قلت إن الحجاج مادة في الشعر، وأنا أعني بذلك أنه أسلوب من أساليبه؛ وقولي هذا ليس بدعا من القول، ولكنه مستفاد من تحقيق علماء البلاغة، فإن سابقين من سابقهم إلى تأصيل المفاهيم، وهما: ابن المعتز والجاحظ، تفتنا إلى هذه الطريقة الحجاجية في إيراد المعاني، فجعلها أولهما لونا أساسياً من ألوان البديع الخمسة التي بنى عليها كتابه⁽¹⁰⁾، وسأها ثانيها: المذهب الكلامي⁽¹¹⁾،

المجاج الشعري من خلال شوارذ أبي الطيب المتنبي

وهي تسمية تدل على أثره فكرانية⁽¹²⁾، وحاشا ذلك فإن المفهوم برمته يعرب عن نظرة تتجسس حقائق الشعر، من حيث أنها لم تَعش عن حاله العقلية التي يحسبها الواهم عرضا على جوهره، بل رعتها رعاية الإنصاف، حتى أحدثت لها اصطلاحا في علم البلاغة، يقينا منها أنها كثيرا ما تقع من ذلك الجوهر موقعا نبيلًا.

وتذكرة هذه المقدمة أن أقول إن الحجاج غير ممنوع من الشعر، بل هو منه على دوحة مغدقة، وآية ذلك أن شطرا صالحا من بلاغة الشعر كالتشبيه والكناية وغيرهما، منظوم نظم الدليل، وأن على مسلكه إلى الرأي والحكمة علامات من العقل هادية؛ وإذ أتولى بدائع المتنبي بالفحص عن قرائن الحجاج، لا أتييم إلا هذا المسلك دون تلك الأساليب، تقديرا مني أنه أكد منها في موضوع هذا الفحص أصالةً.

حجج أبي الطيب في شوارده: إن أبيات الشعر، أو أبعاضها، التي تسير في الناس مسير الأمثال لا تبلغ ذلك المبلغ منهم هونا، ولكنها تحظى عندهم وتدل عليهم دل الغانية بحسنها، من حيث اتفقت لها من البراعة وجوه شافعة منيرة لا يكر عنها الطرف: براعة في المعنى تخيلا أو تعقلا، وبراعة في اللفظ إيجازا أو جزالة؛ وأم البراعة اجتماع الضربين معا، قيام اللفظ المنتجب بالمعنى المستطرف المنتخب! كالذي كان من امرئ القيس في وصف فرسه بالصفة الطائرة: قيد الأوابد، إذ سامها ببراعات بعضها من بعض: معنى ولفظا ونظما، وقد حاكاه أبو الطيب فيها عند وصف كلب الصيد، دون أن يقصر في الصنعة، فجاء بعقلة الطيبي، وبحتف التتفل، معا في عجز البيت⁽¹³⁾:

نيل المنى وحكم نفس المرسل وعقلة الطيبي وحتف التتفل

وقد يتعجب الناظر إلى شوارذ المتنبي منها إذ يجدها جميعا وبلا مثوية تعقل المعنى ولا تتخيله، سالكة إليه على درج الحجاج، مع إيجاز فيها يسهل داعية التمثل بها، حيث لا مضرب للمثل إلا بما كان مقتضبا من عيون الكلام؛ ولا يسع هذا الناظر بعد سكوت التعجب عنه إلا أن يسأل أهل جفاء الحاجة الشعرية: أمن موجب بعد لما تتخرون به؟.

جمعت من هذه الشوارذ، على غير إرادة الاستقصاء، ثلاثين شاردة، وقد ألفتها كلها ما خلا شاردتين اثنتين، ترد على الصورة نفسها من الاستدلال؛ حيث ييوى الشاعر لدعواه موبأ صدر

البيت، ويعقد لها دليلها قَابَ فِترٍ⁽¹⁴⁾ منها، في كنف العجز من البيت نفسه، وذلك وفق التخطيط التالي:

دعوى خيرية خاصة دليل عقلي عام
صدر البيت عجزه

ومما لا يُقضى منه العجب أن هذا الدليل العقلي العام هو سر شroud البيت، وقد يسقط الصدر بالدعوى إلى مساقط النسيان، ولكن لا يسقط العجز، لأن المعنى العقلي الذي وقر فيه يجذب به إلى فلك التداول جذبا شديدا؛ فهلم الآن إلى شواهد من الشوارد، نلتمس بها تصدق هذا الاستنباط، ونقف من خلالها على أحوال أخرى من الحجاج الشعري: يقول أبو الطيب المتنبي في رثاء أخت سيف الدولة⁽¹⁵⁾:

وإن تغلب الغلباء عنصرها فإن في الخمر معنى ليس في العنب

فهذا بيت من الأبيات المنطلقة من عقال القصائد كما شهدت بذلك العلماء⁽¹⁶⁾، وقد طفر بفضل الطاقة المعنوية المعتملة التي في عجزه، بما يجعل هذا الشق إماما من البيت، وإن بدا مأموما؛ ووقود هذه الطاقة: الدليل المصدق المقبول عقلا، الذي أخذ من مجال الضرورة؛ فالخمر تزيد على عصير العنب زيادة مغيرة من خاصية إلى خاصية أخرى. ومنطق الحجاج الشعري في جملة البيت إثبات الشاعر لأخت سيف الدولة مزية على عنصرها التي هي منه، بالقياس على نافلة الخمر من العنب، وذلك بالاحتكام إلى علة مشتركة بينهما، وهي: كون الشيء من الشيء وهو متميز عنه في الوقت نفسه. وهذا الحجاج بحذافيه: مضمونا وشكلا، هو المكتنف لبيت آخر من الشوارد قاله أبو الطيب في مدح سيف الدولة⁽¹⁷⁾:

إن تفق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال

وسترى من مشهد هذا البيت ما كنت رأيت من مشهد البيت المتقدم عليه، حتى كأنها سنان من مشط؛ فالدعوى في الصدر هي هي، والدليل المثبت لها هو هو، فضلا عما دون ذلك من لوازم حجاجية، من مساق شرطي، وعلة مشتركة. وعند أبي الطيب شاردة أخرى من هذا الطراز لولا أن مساقها منسرح بعد الاستدراك⁽¹⁸⁾:

وما أنا منهم بالعيش فيهم ولكن معدن الذهب الرغام

المجاج الشعري من خلال هوارد أبي الطيب المتنبي

ويقول المتنبي بيتين من بدائعه دفعة واحدة، وذلك في قصيدة مدح بها أبا أيوب أحمد بن عمران⁽¹⁹⁾:

كرما تبين في كلامك ماثلا ويبين عتق الخيل في أصواتها

أعيا زوالك عن محل نلتها لا تخرج الأفرار عن هالاتها

حيث ادعى لمدوحه كرما تهدي إليه نبرة صوته، وارتقاءً لا تزل عنه قدمه؛ ولعلمه بالمطعن، فقد عقد على كل دعوى عروة من الاستدلال؛ فأما الدعوى الأولى، فدليلها ثمرة دراية بحقل تداولي معتبر في الثقافة الإسلامية العربية، وهو: حقل الخيل؛ وأما الدعوى الثانية، فدليلها حق منظور. وهذا الاستدلال عبارة عن قياس تمثيلي⁽²⁰⁾، كما هي حال كل استدلال تجده في شوارد أبي الطيب، وربما في شوارد غيره من الشعراء؛ ومدار التمثيل في الشاردين معا على مشبه هو الممدوح، وعلى مشبهين بهما، وهما: الخيل، ومناطق التشبيه بها: خاصية الصوت المنبثة عن النجابة؛ والأفرار، ومناطق التشبيه بها: الإقامة على الديباجة الكريمة. ومن المعروف أن هذا النوع من القياس مستصغر عند المنطقيين الصناعيين، لكونه يغالط بالتشبيه؛ فالممدوح ليس فرسا من الخيل، ولا قمرًا من الكواكب، ولهذا لا يلزمه مما حُقَّ لهما إلا ما يلزم السراب من فيء الواحة! وهذه الشكاة⁽²¹⁾ يتجنبها فصيل آخر من المنطقيين الطبيعيين، الذين يدرجون تحت الحجاج كل أنواع الاستدلال، فلا ينزهون البرهان من حيث هو برهان، ولا يستسقطون التمثيل من حيث هو تمثيل، ولكنهم يحكمون المقام، ويقدررون أثر اللغة في الدليل، وغير ذلك مما تقتضيه الخاصية الطبيعية للسان الذي يُسام بالميزان؛ فربَّ قياس من التمثيل عندهم يُبَدُّ قياسًا من البرهان!⁽²²⁾. وحسب هذا الشاهد ما ذكرت تحته، ولأستأنف البيان في كنف شاهد آخر، وهو قول أبي الطيب في مدح بدر بن عمار⁽²³⁾:

ليس بمنكر أن برزت سبقا غير مدفوع عن سبق العراب

وحجة هذا البيت منتزعة من حقل الخيل أيضا، وكان حقلًا تداوليًا عتيدا عند العرب في ذلك الزمان، وقد عضد بها الشاعر دعوى سبق الممدوح لأقرانه في مضمار المفاخر، على سبيل قياس تمثيلي، علته أو مناطه من الشبه: الأهلية والاستحقاق؛ فالخيل المضمرّة المعدة للسبق لا تجارى تلقا

السعيد أمرو

في العدو، والسيد الماجد لا يدرك شأوا في المروءة. وأنشد المتنبي في مدح سيف الدولة بيتاً عجيزته مشكاةً ضوءه البازغ⁽²⁴⁾:

أعاذك الله من سهامهم ومخطئ من رميه القمر

ففي تلك العجيزة ينعقد الدليل على حُسنين: حُسن معنوي عقلي، وحُسن لفظي نظمي، وهو دليل ضروري لموضوع لوقاية خبر الشاعر عن الممدوح من غائلة المكذب؛ وقد شرح أبو البقاء العكبري البيت شُرح الفطن للاستدلال الذي انطوى فيه، فقال: «أي من أراد أن يرمي القمر ورماءه أخطأ، لأن القمر لا يصل إليه شيء لرفعته، وأنك لرفعتك ومحلك أعظم وأجدر ألا يصل إليك من رماك»⁽²⁵⁾. ومن شوارد أبي الطيب في هجائه بيتان قالهما في أبي دلف بن كنداح، الذي توعد بالبقاء في السجن، وقد أثبت البيت الذي بينها رعيًا للفهم⁽²⁶⁾:

غير اختيار قبلتُ برَّك بي والجوع يرضى الأسود بالجيف

كن أيها السجن كيف شئتُ فقد وطنتُ للموت نفسَ معترف

لو كان سكاني فيك منقصة لم يكن الدرُّ ساكنَ الصدف

إن الدليلين، وقد علّمتُ من تحتها بخطين كما فعلتُ بغيرهما⁽²⁷⁾، معلومان مشهوران؛ حيث علل الشاعر بأولهما عذره في قبول برِّ سجّانه، وكان له في ذلك ضربٌ بحدين: مدح نفسه وقدح غريمه، وأما الثاني، فقد أوجب به سلامة عرضه ووفوره. ومن نقل ما أقوله إن أبا الطيب حاجج عن حاله باتخاذ سبيل التمثيل، وليس له في شوارده سبيلا سواها إلا قليلا جدا، وقد أسعفته غاية الإسعاف، ومدّت له إلى إقناع مخاطبيه جسرا بالغة مأنوسة؛ وهذا معنى أرجو أن أقرب منه بيانا على إثر هذا الشاهد الجديد، حيث يقول المتنبي⁽²⁸⁾:

والهجر أقتل لي مما أراقبه أنا الغريق فما خوفي من البلبل

وشاردة البيت التي خرقت بيضة القصيدة، وطارت عنها مطار البزاة، هي الحجة المنصوبة ابتغاء تصديق كلام الشاعر، وأخذه على محمل الثقة، وقد تمثلت هذه الحجة هجر الحبيبة غرقا، وخوف الرقيب بللا! فأقرت ادعاء الشاعر الذي حكم بأن الحبيبة أقتل له بهجرها من وليها بسيفه،

الحجاج الشعري من خلال حوار أبي الطيب المتنبي

وهذا الإقرار المستفاد بطريق التمثيل يشبه صورة ومضمونا إقرارا آخر شرّد المتنبي بالعجز الذي

احتمله عن مضارب قصيدته، وهو قوله⁽²⁹⁾: ما لجرح بميت إيلام

وقد زكّي بهذه البيّنة دعواه الشهيرة في إذلال المرء نفسه: من يهن يسهل الهوان عليه

وضريب هذا التمثيل شاهد آخر من الشوارد طابق الشاهدين المتقدمين في المرمى من المعنى

وفي المنسج من نظم الدليل، وهو قول أبي الطيب⁽³⁰⁾:

لا يعجبن مضيا حسنُ بزّته وهل يروق دفيئا جودة الكفن

إن هذا المعنى المأنوس المتلقى بالقبول الحسن: الروع الشديد (ضارا كان أو سارا) يفلّه، قلّ

الحديد للحديد، روّع أشدُّ منه؛ يتجدد ذكره لأبي الطيب في شاردة أخرى فريدة، من حيث أنها

تواطئ على معنى الغرق المومئ إليه، بمنزح شكلي مخالف شيئا قليلا لمنزح الحجاج الشعري في

الشوارد، كما تقرر تحت ضوء الاستقراء؛ فهذه الشاردة يمدُّ لها مدُّ البيت بتمامه، لا مدُّ العجز منه،

وذلك عقيب بيت آخر موسّد للدعوى⁽³¹⁾:

ما تعودتُ أن أرى كأبي الفضل - ل وهذا الذي أتاه اعتياده

إن في الموج للغريق لعذرا واضحا أن يفوته تعداده

وقد ورد على هذه الشاكلة شاهد آخر، ولم يرد عليها سواهما في المجموع الذي أحصيته، وإن

كان هذا الشاهد في موضع استدلاله يتعلل بعلّة غير تمثيلية⁽³²⁾:

إذا غامرت في شرف مروم فلا تقنع بما دون النجوم

فطعم الموت في أمر صغير كطعم الموت في أمر عظيم

فالشاردة استدلال عقلي غير تمثيلي، مؤداه أن المرتقي درج المكره من المجد يذوق سكرة

واحدة من الموت، سواء عليه أكان يرتقي منه سهلا ذلولا أو صعبا معضلا؛ ونتيجة هذا الحجاج:

اجتواء إثارة السلامة، والاقتران على العقبة إلى أقصى ما يطاق من الغاية! ولقد انفرد هذا المذهب

من القياس في الشواهد أو كاد، إذ لم أجد له في زمرتها إلا شاهدا واحدا يؤم مأمه، وهو من الشبه

المعنوي بسابقه بالمكان اللائط القريب⁽³³⁾:

إذا لم يكن من الموت بد فمن العجز أن تموت جبانا

فهنا لم يستدل الشاعر بمثال ذي ضرورة عقلية أو حسية أو تداولية، كما جرت على ذلك عادة عتيده عنده، ولكنه استدل بأصل من الأصول الرواسي، وهو: الموت حق، وقد ركب به مركب الشرط إلى نتيجة مُحصَّصة تعجَّل ثمرتها، عندما ضرب صفحا عمَّا يجمع بينها وبين ذلك الأصل، وهذا الجامع النيِّط هو ما يسمى حداً أو وسطاً أو مقدمة صغرى، حيث قدَّر بفظنته أنه مستيقنٌ غائباً كمثل استيقانه شاهداً، لقوة في اللزوم تتجسَّسه كأنها ضرب من الكهانة؛ هذا فضلاً عن أن الإيجاز الذي طُبعت به الشوارد يقضي بالاستغناء إلا عما لا جبر له من الدلالة، ولا أجزاء، ولا تقدير، وتلك دلالة مجبورة، يُجزأ عنها غيرها، وتُقدر تقديراً؛ وفيما يلي نثر هذا الاستدلال على صورة مُجَلِّية له كله:

لا بد من الموت (مقدمة كبرى)

والجبن عن الذي ليس منه بد عجز (مقدمة صغرى)

الجبن عن الموت عجز (نتيجة)

إن استثناء الشاهد والشاهدين تحت هذا المسلك من الاستدلال، يؤكد قاعدة الحججاج الشعري في الشوارد، وهي: استحواذ قياس التمثيل، الذي نهجت عليه ثمان وعشرون شاردة في المجموع المنتخب، وما كان استحواذُه ثمة أمراً من السهو أو اللهو، بل هو من بصائر الشاعر في صنعته، ومن حذقه بها مقالاً ومقاماً؛ فإنه يعلم أن ضرب المثل منهج القرآن الكريم، وطريقة الحديث الشريف، وهو علقه من فطرة الإنسان، إذا خوطب به استرعاه واستماله، وإذا استُشْفِع به إلى مَقْنَعِه وموضع قَبوله ورضاه، استُشْفِع بشفيح وجيه لا يرد، إلا أن يضرب المثل مغالطاً بطل، أو يُلقى به إلى مخاصم شديد المحال. إن لقياس التمثيل في شوارد أبي الطيب قوة حجاجية راجعة، ولولا ذلك ما انعقدت على تلك الشوارد عناصر الذكرى، فتردها الألسن ترديد الاستحسان، ويستشهد بها طلاب التصديق، والعادة على هذا الشغف جارية منذ زمان المتنبى نفسه، إلى الوقت الذي يقال له الآن؛ فلم يزل هذا الشاعر الملهم يملأ بها الدنيا ويشغل الناس! بل إنى أرى غير واهم أنه ما بلغ مبلغه من تطبيق الآفاق زماناً ومكاناً إلا بأسباب أو ثقها الحججاج الشعري الذي شرَّد بطائفة من أبياته تشريد الإقامة، ونفاها نفي الإثبات!

الحجاج الشعري من خلال شوارد أبي الطيب المتنبي

وأرى أن أسوق في ختام هذه المقالة بقيةً باقيةً من الشوارد التي لم يتيسر إيرادها في موضعها من التبيين، على أن يتمثلها القارئ الكريم رجوعاً صدياً لما تقرر ثمة. يقول أبو الطيب في مدح عبيد الله بن خراسان⁽³⁴⁾:

يفدي بنيك عبيد الله حاسدُهم
بجبهة العير يُفدي حافر الفرس
وقال في مدح كافور الإخشيدي⁽³⁵⁾:

قواصد كافور توارك غيره
ومن قصد البحر استقل السواقي
وقال في قصيدة مدح بها سيف الدولة⁽³⁶⁾:

يراد من قلب نسيانكم
وتأبى الطباع على الناقل
وقال يمدح الحسين بن علي الهمداني وابنه⁽³⁷⁾:

وأصبح شعري منهما في مكانه
وفي عنق الحسناء يستحسن العقد
وقال في قصيدة يمدح بها عضد الدولة أبا شجاع⁽³⁸⁾:

وخلّ زياً لمن يحقّقه
ما كل دام جبينه عابد
وقال في شعر مدح به سيف الدولة⁽³⁹⁾:

خذ ما تراه ودع شيئاً سمعت به
في طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل
ومدح القاضي أبا الفضل أحمد بن عبد الله الأنطاكي فقال⁽⁴⁰⁾:

ليزد بنو الحسن الشراف تواضعا
هيهات تُكتم في الظلام مشاعل
وقال في مدح علي بن أحمد المريّ الخراساني⁽⁴¹⁾:

ومن الخير بطء سبيك عني
أسرع السحب في المسير الجهام
وقال في قصيدة أنشدها لما بلغه أن قوماً نعوه في مجلس سيف الدولة وهو ساعته بمصر⁽⁴²⁾:

ما كل ما يتمناه المرء يدركه
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
وقال يمدح سيف الدولة ويعتذر إليه⁽⁴³⁾:

لأن حلمك حلم لا تكلفه
ليس التكحل في العين كالكحل

وفي الختام، فإن الحجاج لا يسوء الشعر، كما رجم بذلك من تعسف الرأي، ولكنه يسرّه مسرات عظيمة، فهذه شوارد أبي الطيب المتنبي ومُنْفَسَات قصائده، من ذوات التسيار في الزمان،

ينظّمها من الحجاج ناظم كمثل ناظم الوزن والقافية؛ وقد مهّد لدعوى الشاعر صدر البيت، وأردف عليها بدليلها المصدّق لها في العجز من ذلك البيت، وهو دليل تمثيل يتحرى الضرورة من طريق فطرية مأنوسة، حيث لا يؤتى العقل بشطط الاستدلال، ولكن يؤتى من حيث طابت النفس خاطرا وقرت عينا.

مراجع البحث وإحالاته

- 1 - طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1998، ص: 88.
- 2 - هو فحل النحل المتنوع، وقد قصدت بهذا التمثيل أن للسكاكي في تاريخ البلاغة إمامة.
- 3 - مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، ص: 435.
- 4 - نفسه، ص: 422.
- 5 - قد قيل: إن الشعر نكد، بأبه: الشّر!
- 6 - ديوان أبي تمام، بتحقيق: محيي الدين صبحي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ج: 01، ص: 369.
- 7 - لعل هذا هو التصرف الشعري الذي يسميه الجاحظ: مذهبا كلاميا!
- 8 - ديوان أبي تمام، المجلد الثاني، ص: 37.
- 9 - المغنى: المكان الذي فيه أهله.
- 10 - كتاب: البديع.
- 11 - لو سميت هذه الطريقة: مذهب الخطباء أو المذهب الحجاجي، لكانت أليق بالمسمى.
- 12 - بمعنى: أيديولوجية، واللفظ للعلامة: طه عبد الرحمان.
- 13 - ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري، دار الفكر، بيروت، 2010، الجزء الثالث، ص: 206؛ والتتفل هو ولد الطيبي، وقيل: هو ولد الثعلب.
- 14 - قاب فتر: مقدار هو دون الشبر.
- 15 - ديوان المتنبي، مرجع مذكور، الجزء الأول، ص: 91.
- 16 - كأبي البقاء العكبري مثلا؛ انظر الديوان، الجزء الأول، ص: 23.
- 17 - ديوان المتنبي، الجزء الثالث، ص: 20.
- 18 - نفسه، الجزء الرابع، ص: 70.
- 19 - نفسه، الجزء الأول، ص: 233.

- 20 - هو من مراتب الاستدلال عند المناطقة، ويطلقونه على حجاج الفقهاء والشعراء؛ انظر: معيار العلم، أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990.
- 21 - بمعنى: المغمز أو القدح.
- 22 - هذا من المعاني التي كثيرا ما ألمع إليها طه عبد الرحمان.
- 23 - ديوان المتنبي، الجزء الأول، ص: 135.
- 24 - ديوان المتنبي، الجزء الثاني، ص: 90.
- 25 - نفسه.
- 26 - نفسه، ص: 281.
- 27 - وهما وسواهما لا يحتاجان لذلك، ولكنها وسوسة حرص!
- 28 - ديوان المتنبي، الجزء الثالث، ص: 76.
- 29 - نفسه، الجزء الرابع، ص: 94.
- 30 - نفسه، ص: 213.
- 31 - ديوان المتنبي، الجزء الثاني، ص: 54.
- 32 - نفسه، الجزء الرابع، ص: 119.
- 33 - نفسه، ص: 241.
- 34 - ديوان المتنبي، الجزء الثاني، ص: 188.
- 35 - نفسه، ص: 287.
- 36 - نفسه، الجزء الثالث، ص: 22.
- 37 - نفسه، الجزء الثاني، ص: 10.
- 38 - نفسه، ص: 77.
- 39 - نفسه، الجزء الثالث، ص: 81.
- 40 - ديوان المتنبي، الجزء الأول، ص: 135.
- 41 - نفسه، الجزء الرابع، ص: 100.
- 42 - نفسه، ص: 236.
- 43 - نفسه، الجزء الثالث، ص: 87.